

موقف الصحابة من الصحابي معاوية بن أبي سفيان ج 1

الكاتب: د سلطان العميري



لعل الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه يعد من أكثر الشخصيات الإسلامية التي دار حولها الجدل في التاريخ.

فقد اختلفت فيه المواقف وقامت حول تقييم شخصيته معارك فكرية طاحنة، وزاغ فيه طرفاً: طرف غلا في حبه والانتصار له، وطرف غلا في بغضه وكراهه والتحذير منه، بل وصل إلى الحكم عليه بالكفر والنفاق!!

وهذا الطرفان وجداً منذ زمن مبكر في التاريخ الإسلامي، وفي وصف حالة الصراع بين هذين الطريقين يقول المؤرخ الذهبي في كلام هادئ ومتعقل: "وخلف معاوية خلق كثير يحبونه ويتعالون فيه ويفضلونه، إما قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء، وإما قد ولدوا في الشام على حبه، وتربى أولادهم على ذلك".

وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، ونشؤوا على النصب، نعوذ بالله من الهوى، كما قد نشأ جيش علي رضي الله عنه، ورعايته -إلا الخوارج منهم- على حبه والقيام معه، وبغض من بغي عليه والتبري منهم، وغلا خلق منهم في التشيع"(1).

وبلغ الحال بالأطراف الغالية في معاوية إلى درجة أن كل طرف حاول أن يضع أحاديث على لسان النبي صلى الله عليه السلام يقوي بها موقفه، ولكن هذه العملية الدنيوية لم تنطل على علماء الحديث فتنبهوا لها وحذرها منها، وكشفوا عن حقيقتها، ومحصوا الحديث الصحيح من الضعيف مما روی في شأن معاوية رضي الله عنه.

وفي التنبيه على ذلك يقول ابن الجوزي: "قد تعصب قوم ممن يدعى السنة فوضعوا في فضلهم أحاديث ليغضبوا الراافضة وتعصب قوم من الراافضة فوضعوا في ذمه أحاديث، وكلما الفريقين على الخطأ القبيح"(2).

وتوسعت موجة التزييف المتعلقة بمعاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- فشملت كتب التاريخ والآثار والقصص والأدب، فالقارئ لهذه الكتب يجد أمامه كمًا هائلًا من الأخبار المنقوله عن معاوية إما مدحًا فيه وإطراءً من قبل الغالين في حبه، وإما ذمًا فيه وتقبیحًا له من قبل الغالين في بغضه.

الواجبات المنهجية في مثل هذا الحال

وفي مثل هذه الحال يتحتم على الباحث الصادق مع نفسه ومع فكره أن يتصرف بقدر كبير من الهدوء النفسي، وأن يلتزم بترسانة صلبة من الأصول العقلية والمنهجية؛ حتى لا يقع في التناقض أو الانتقاء أو الاختزال، وكل هذه الأمور مخالف للمنهجية العلمية الصحيحة.

ومن أهم ما يجب على الباحث الالتزام به هو أن يدخل إلى البحث بنفسية (الاحتياط الشديد)، التي تجعله لا يقبل أية فكرة إلا بعد التأكد من صحتها في ذاتها والتيقن من فهمه لمدلولها السياقي والتاريخي؛ حتى يتمكن من الخروج برأوية واضحة ومتواقة مع حال الشخص المختلف فيه. ولا يصح عقلاً ولا منهجاً أن يتساهل الباحث في اتخاذ الموقف من غير أن يحقق الاحتياط ويتأكد من كل بيانته.

وهذا الحكم ليس خاصاً بمعاوية بن أبي سفيان، بل هو قاعدة ومبدأ علمي يطبق على كل إنسان ولو كان من غير المسلمين، فإنه لا يصح في العقل ولا في المنهج العلمي الصلب أن يتخذ الباحث موقفاً من أرسطو مثلاً - وهو من

الشخصيات التي دار حولها جدل كثير، ولا من مارتن لوثر - وهو أيضًا ممن احتملت المواقف حوله- إلا بعد أن يحتاط في بحثه ويتأكد من صحة الخبر الذي اعتمد عليه ومن صحة فهمه لكل البيانات المنقولة، حتى يتمكن من بناء الموقف العادل.

ومع كون هذه القاعدة عامة في كل الناس، إلا أن أهميتها تزداد، ويقوى وجوب الأخذ بها إذا تعلق الأمر بالصحابة -رضي الله عنهم-؛ لما لهم من الشرف والمكانة واللقيا بالنبي -صلى الله عليه وسلم- والعيش معه، فهناك نصوص وأدلة عقلية وحالية وتاريخية تدل على أن الأصل فيهم العدالة والصدق والأمانة وقوة اليقين، وقد فصلت ذلك في بحث منشور في عدد من المواقع الإلكترونية بعنوان (المدخل المنهجي لتعامل مع جيل الصحابة).

ولأجل تلك الثناءات الشرعية والمعطيات العقلية والتاريخية كان للصحاببة قدر كبير في نفوس المؤمنين ولهم من الحب والتقدير والاحترام شيء كبير جدًا، وتعامل المسلمون معهم بقاعدة حسن الظن والسلامة من القوادح إلا بدليل قوي وظاهر، ولهذا كانت ساحة الصحابة خطرة جدًا، ولا يجوز أن يخوض فيها المسلم بغير علم وعدل واحتياط وتأكد وتراث وسلامة صدر.

وهذه المعطيات هي أحد المرتكزات التي أقام عليها علماء أهل السنة رأيهم في الأمر بالكف عما شجر بين الصحابة -رضي الله عنهم- من خلاف، فرأيهم ذلك لم يكن مجردًا من الحجج الداعمة ولا خاليًا من المؤكّدات، إنما هو منسجم مع الدلالات الشرعية والتاريخية والعقلية الدالة على فضل الصحابة وعلو شأنهم وسلامة حالهم.

وال்தقرير السابق يؤكد على أن الاحتياط والتأكد في شأن معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- يجب أن يكون أقوى وأعلى؛ لأنّه أولًا من الصحابة -رضي الله عنهم-، ولأنّ الخلاف محتمد حوله، وهذا يتطلب قدرًا زائداً من الاحتياط

الشديد.

ولكن هناك من لم يلتزم بقاعدة الاحتياط الشديد في التعامل مع الصحابي معاوية -رضي الله عنه-، فأخذ يتساهل إما في الثبوت أو في الفهم، واعتمد على قصص وأخبار منقوله في ذم معاوية وبنى عليها حكاماً جائرة.

- **ومن أمثلة ذلك:** القول بأن معاوية كان يبيع الأصنام للهند في زمن عثمان -رضي الله عنه-، والقول بأن معاوية كان يشرب الخمر، وغيرها من التهم، بحجة أن هذه الأخبار رواها عدد من العلماء في مؤلفاتهم الحديثية أو التاريخية.

وكلنا يعرف أنه ليس كل ما ذكر في كتب التاريخ والأخبار صحيحاً مقبولاً، بل فيها من الضعيف والباطل الشيء الكثير، وفضلاً عن ذلك فإننا لو قمنا بفحص تلك الأخبار المنقوله في ذم معاوية فإننا سنكتشف أنها أخبار باطلة في أسانيدها وفيها من العلل الحديثية ما يدل على بطلانها⁽³⁾، فضلاً عما فيها من مخالفة للأحاديث الصحيحة التي ثبتت في فضل معاوية -رضي الله عنه-، فضلاً عما يخالفها من الأدلة العقلية التي سيأتي ذكرها في أثناء البحث.

وهذا التساهل سيؤدي بنا إلى نتائج باطلة مخالفة للمنهجية العلمية؛ لأن ذلك التساهل سيفتح الباب أمام من يغلو في معاوية ليستدل بالأخبار الضعيفة على إثبات فضائل لا تثبت له، وهذا أمر غير مقبول؛ لأنه كما أنه لا يصح التساهل في إثبات القوادح في الشخص المختلف في حاله فإنه لا يصح التساهل أيضاً في إثبات الفضائل له.

ويفتح الباب أمام من يبغض علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة ليستدل بأخبار وأثار ضعيفة وغير محققة ليقبح بها في صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

والطريقة المنهجية الصحيحة هي أن نلتزم بالاحتياط الشديد في كل ما يتعلق بالصحابة -رضي الله عنهم- وخاصة من وقع الجدل والاختلاف في حالهم، فلا نثبت لهم من الفضائل إلا ما هو مُتحقق من صحته وثبوته، ولا نثبت لهم من الذم إلا ما هو مُتحقق من ثبوته.

وهذا كله يدل على أن الخلل والمشكلة عند المتساهلين والمغالين في ذم معاوية -رضي الله عنه- ليست في الأمثلة الفردية التي يسوقونها، وإنما في منهجية التفكير لديهم وفي أصول المنهجية الخاطئة فنحن لا نحتاج في تاريخ معاوية إلى مزيد تفصيل، ولا إطناب في سوق الأخبار وإنما نحتاج إلى تصحيح الموازين في بناء المواقف وإلى بيان المداخل التي يؤتى من قبلها أحكام الناس على الحوادث والرجال فنصاب بالخلل والاضطراب والظلم والجور.

كيف نبني موقفاً عادلاً من معاوية -رضي الله عنه-؟!

يتميز جيل الصحابة -رضي الله عنهم- بخاصية لا توجد لغيرهم، وهي أنهم عاشروا النبي -صلى الله عليه وسلم- وعاشوا معه واتقiano به وتحدثوا إليه وتحدثت إليهم وسافر معهم وسافروا معه وارتبطوا به بعلاقات عديدة، سواء من آمن قبل الفتح منهم أو بعده، وهذا الحال التعايشي يستلزم بالضرورة أن يصدر من النبي -صلى الله عليه وسلم- مواقف وأحكام ومشاهد تتعلق بمن عاش معه.

ولهذا فإن أفضل طريق وأسلم سبيلاً وأتقن مسلك لبناء موقف عادل عن الصحابة هو الرجوع إلى ما جاء في نصوص الشرع المطهر عنهم، فإنه سيكون بلا شك أصدق برهان وأعلى بيان.

وليس هناك من شك في أن معاوية بن أبي سفيان جاءت في شأنه أخبار عديدة تدل على فضله ومنقبته، ومن ذلك: كونه كان كاتباً للنبي -صلى الله عليه وسلم-⁽⁴⁾، ومن ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم- عن معاوية: «اللهم اجعله هادياً مهدياً»⁽⁵⁾، ومن ذلك: حديث أم حرام بنت ملحان قالـت سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا»، قالت أم حرام: قلت: يا رسول الله أنا فيهم؟ قال: «أنت فيهم». ثم قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم»، فقلـت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لا»⁽⁶⁾.

فهذه النصوص الصحيحة وغيرها استنبط منها علماء أهل السنة عدداً من مناقب معاوية وفضائله، وشرحوا ذلك في مؤلفاتهم الحديبية والعقدية.

ومن الطرق العميقـة والمتقنة التي تساعـد على بناء المواقـف العـادلة من الأشخاص: **البحث في مواقـف أصحابـه وأقرـانـه وـمن عـاشـوا معـه وـخـبرـوا حـالـه**، وتـزـدادـ أهمـيـةـ هـذـاـ الطـرـيقـ إـذـاـ كـانـ الأـصـحـابـ هـمـ الصـحـابـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ،ـ فـإـنـهـمـ الـأـتـقـىـ قـلـوبـاـ وـالـأـزـكـىـ نـفـوسـاـ وـالـأـعـلـمـ بـدـيـنـ اللـهـ وـالـأـكـرـمـ أـخـلـقاـ وـالـأـحـرـصـ عـلـىـ شـرـيـعـةـ اللـهـ وـالـأـشـجـعـ فـيـ بـيـانـ الـحـقـ وـالـكـشـفـ عـنـ الـبـاطـلـ،ـ وـلـاـ تـأـخـذـهـمـ فـيـ اللـهـ لـوـمـةـ لـائـمـ،ـ فـمـوـاـقـفـهـمـ مـنـ الـأـشـخـاصـ سـتـكـونـ بـالـضـرـورـةـ هـيـ الـأـعـدـلـ وـالـأـصـحـ وـالـأـكـمـلـ.

وبالتالي فإن من أفضل الطرق في معرفة حال معاوية -رضي الله عنه- هو أن نتعرف على مواقـفـ الصـحـابـةـ منهـ .

فـماـ هـيـ مـوـاـقـفـ الصـحـابـةـ مـنـ مـعـاوـيـةـ؟

إِذَا رجعنا إِلَى مواقف الصحابة الصالحة نجد لها تدل على فضل معاوية وكرمه وحسن سيرته وتكشف عن رضاهما عنده وعن ولاءاته، وتدل على نقائه ما ينسبه إليه الغالون المبغضون له من الكفر والنفاق والفسق والخداع.

فعمر بن الخطاب ولـى معاوية خلفاً لأخيه يزيد بعد موته على الشام، وهو آنذاك ثغر من ثغور المسلمين⁽⁷⁾.

وقد يُبين عمر بن الخطاب منزلة أمرائه على الأمسار قبيل وفاته فقال: "اللهم إِنِّي أَشهدك على أَمْرَاءِ الْأَمْسَارِ، وَإِنِّي إِنَّمَا بَعثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيُعْلَمُوا النَّاسُ دِينَهُمْ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ فَئَئِهِمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ"⁽⁸⁾.

فقد وثق عمر في معاوية ورضيه وإليها على ثغر من ثغور المسلمين، فلو كان معاوية كافراً أو منافقاً أو فاسقاً أو غير مأمون الديانة، فهل يقبل به عمر أميراً له على المسلمين، فإذا كان عمر لم يرض بكافر أن يكون كاتباً عند بعض أمرائه فكيف يولي من هو كافر منافق ؟ !

وقد توقف عدد من العلماء عند موقف عمر هذا، وعدوه دليلاً ظاهراً على إيمان معاوية وحسن سيرته، وفي هذا يقول الذهبي: "حسبك بمن يؤمره عمر ثم عثمان على إقليم -وهو ثغر- فيضبطه ويقوم به أتم قيام ويرضى الناس بسخائه وحلمه وإن كان بعضهم تالم مرة منه وكذلك فليكن الملك"⁽⁹⁾.

ويكشف ابن تيمية عن دلالة فعل عمر بكلام مطول فيقول:

"لما مات يزيد بن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل أخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة وأخبرهم بالرجال وأقوامهم بالحق، وأعلمهم به... ولا استعمل عمر قط، بل ولا أبو بكر على المسلمين منافقاً، ولا استعملوا من أقاربهم، ولا كان تأخذهما في الله لومة لائم، بل لما قاتلا أهل الردة وأعادوهم إلى الإسلام منعوهم ركوب الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم، وكان عمر يقول لسعد بن أبي وقاص وهو أمير العراق: لا تستعمل أحداً منهم ولا تشاورهم في الحرب، فإنهم كانوا أبناء أكابر مثل طليحة الأسدية والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن والأشعث بن قيس الكندي وأمثالهم، فهو لاء لما تخوف أبو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين، ولو كان عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وأمثالهما ممن يتخوف منهما النفاق لم يولوا على المسلمين" (10).

وأما علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فإن موافقه الصحيحة تدل على أنه لا يحكم على معاوية بالكفر والنفاق، بل يعده مسلماً عدلاً، وتدل على أنه حفظ لمعاوية صحبته للنبي -صلى الله عليه وسلم- واعتبر له اجتهاده، فقد دارت بينه وبين معاوية حرب ضارية دامت خمس سنوات، أزهقت فيها أنفس كثير من المسلمين وأهلكت فيها أموالهم، ولو كان علي يعرف من معاوية كفراً أو نفاقاً أو فسقاً أو استخفافاً بالدين أو عدم مبالاةً به أو بيئاً للأصنام أو شيئاً للخمر لذكره وكشفه للناس وبينه لهم حتى ينصرف الناس عن القتال وال الحرب، ويقي بذلك دماء المسلمين، ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك.

بل ثبت عنه أنه قال: "قتلني وقتلني معاوية في الجنة"(11)، وكان يدعوا لأهل الشام بالغفرة.

ولو قارنا بين حال علي -رضي الله عنه- مع الخوارج وبين حاله مع معاوية وأهل الشام لوجدنا في ذلك دليلاً قوياً على حسن موقفه من معاوية، فإن علياً كان فرحاً بقتاله للخوارج وكان يحدث الناس بالأحاديث التي وردت عن النبي عليه الصلاة والسلام في شأنهم ويقسم لهم بذلك؛ لأنَّه يرى أنَّ قتاله معهم مشروع مع أنه لم يكن يكفرهم، ولكنه في قتاله مع أهل الشام لم يكن كذلك، ولم يظهر الفرح بذلك بل كان متربداً نادماً حزيناً على ما أهرق فيها من دماء المسلمين(12)، ولم يوافقه على قتاله معهم كثير من الصحابة واعتزلوا الفتنة.

فلو كان معاوية كافراً أو فاسقاً أو منافقاً، فلماذا لم يكن علي فرحاً بقتاله، ولماذا لم يشارك كثير من كبار الصحابة في القتال؟! هل يعقل أن تقوم حرب بين مسلم وكافر ثم لا يشارك الصحابة مع المسلم في قتال الكافر؟!!

وإذا انتقلنا إلى موقف الحسن بن علي -رضي الله عنه- نجده كذلك يدل على ما يدل عليه صنيع أبيه، فإنه تنازل لمعاوية عن الحكم، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أثني على هذا الصنيع وبشر به، فقال: «إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»(13).

وقد وافق الحسن من كان معه من الصحابة كأخيه الحسين وغيره، وفي بيان هذا يقول الأوزاعي: "أدركت خلافة معاوية عدة من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منهم: سعد وأسامة وجابر وابن عمر وزيد بن ثابت ومسلمة بن مخلد وأبو سعيد ورافع بن خديج وأبو أمامة وأنس بن مالك، ورجال أكثر من سميها بأضعاف مضاعفة، كانوا مصابيح الهدى، وأوعية العلم، حضروا من

الكتاب تنزيله، وأخذوا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تأويله، ومن التابعين لهم بإحسان -إن شاء الله- منهم: المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعبد الله بن محيرين، في أشباه لهم لم ينزعوا يدًا عن مجامعة في أمّة محمد" (14).

فلو كان معاوية كافرًا أو منافقًا أو فاسقاً كيف يصح للحسن وللصحابة معه أن يتنازلوا بالولالية له؟!!، وكيف يمتدح النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا الصنيع؟!!، وكيف لهؤلاء الجلة من الصحابة والتابعين أن يتواردوا على السكوت عن الكفر والنفاق والفسق؟!!

وأما ابن عباس -رضي الله عنهمَا-، فقد قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة؟ فقال -رضي الله عنه-: "إنه فقيه" (15)، وكان يقول عن معاوية: "ما رأيت رجلاً كان أخلق للملك من معاوية" (16).

فها هو ابن عباس وهو من آل البيت وممن كان مع علي، يصف معاوية بتلك الأوصاف، فهل من المقبول عقلاً أن يقول هذا القول في رجل يراه كافرًا أو فاسقاً أو منافقاً؟!

والذى يستقرئ حال مجمل الصحابة ومواففهم من معاوية قبل ملكه وبعده يجد أنها تسير على و蒂رة واحدة، وأنه كان يسود بينهم حالة من الرضا والقبول لدینه وحكمه.

وقد مدحه عدد من أجيال الصحابة كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبي هريرة وأبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وعائشة -رضي الله عنهم-، وأخبارهم في هذا صحيحة مشهورة فهل من المقبول عقلاً أن يتوارد كل هؤلاء الصحابة على كتمان العلم وبيان حال معاوية لو كان عنده ما يقترح في دينه وأمانته؟!

بل روى ابن سعد عن أم علقة أنها قالت: قدِمَ معاويةُ بن أبي سفيانَ المدينةَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْيَ عائشةَ: أَنْ أُرْسِلَ إِلَيَّ بِأَنْبَجَانِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَشَعْرِهِ، فَأَرْسَلْتُ بِهِ مَعِيَّ، حَتَّى دَخَلْتُ بِهِ عَلَيْهِ، فَأَخْذَ الْأَنْبَجَانِيَّةَ فَلَبَسَهَا، وَأَخْذَ شَعْرَهُ فَدَعَا بِمَاءِ فَغَسَلَهُ، فَشَرَبَهُ وَأَفَاضَ عَلَى جَلْدِهِ" (17).

فلو كان معاوية كافراً أو منافقاً لما أرسلت إليه عائشة أنبجانية رسول الله -
صلى الله عليه وسلم- ولما امتنعت من ذلك.

الإشارات المرجعية:

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي [3/128].
٢. الموضوعات، ابن الجوزي [2/249].
٣. انظر في إثبات ضعف هذه الأخبار: سل السنان في الذب عن معاوية ابن أبي سفيان، سعد السبعاني [197] -نسخة الالكترونية-.
٤. كون معاوية كان كاتباً للنبي عليه السلام أخرجه: مسلم [2501].
٥. أخرجه: أحمد في المسند [17929]، والترمذى في السنن [3843] وابن سعد في الطبقات [7/417]، والاجري في الشريعة [1914]، وصححه عدد من العلماء.
٦. أخرجه: البخاري [2766].
٧. انظر: البداية والنهاية، ابن كثير [11/399] و سير أعلام النبلاء، الذهبي [3/132].
٨. أخرجه: مسلم [567].
٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي [3/132].
١٠. مجموع الفتاوى، ابن تيمية [35/65].
١١. أخرجه: ابن أبي شيبة [15/303]، وسنه صحيح.

١٢. انظر خبر ذلك في: مصنف ابن أبي شيبة [39007].
١٣. أخرجه: البخاري [2704].
١٤. نقله أبو زرعة الرازي في تاريخه [1/189].
١٥. أخرجه: البخاري [3765].
١٦. أخرجه: معمر في جامعه المطبوع مع مصنف عبدالرزاق [20985]، وإسناده صحيح.
١٧. الطبقات الكبرى، ابن سعد [1/112]، وسنه لا بأس به.

المصدر:

<http://iswy.co/e121dd> . ١

الكلمات المفتاحية:

#معاوية-بن-أبي-سفيان # موقف-الصحابة

تنويه: نشر مقال أو مقتطف معين لكاتب معين لا يعني بالضرورة تزكية الكاتب أو تبني جميع أفكاره.